Ministry of Industry
and Commerce

وزارة الصناعة والتجارة

دليـــل حوكـمـة وزارة الصـــناعـة والتـجـــارة

2024 **V1.2**

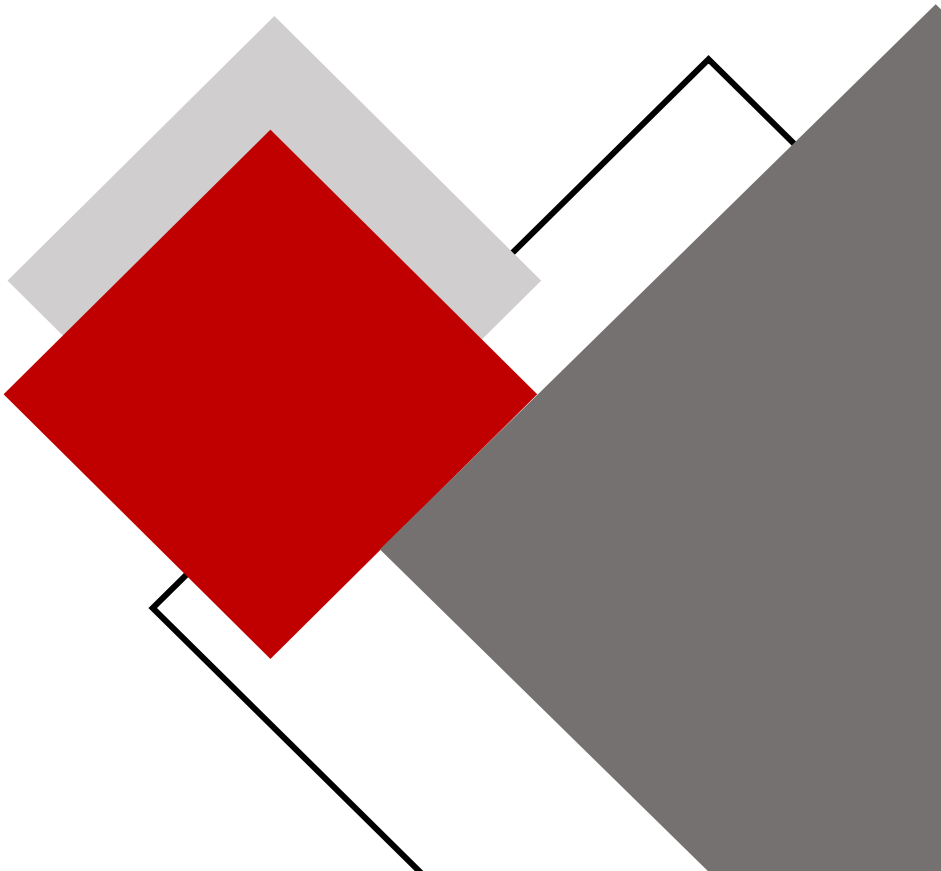

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير

سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

كلمة سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو
وزير الصناعة والتجارة

تهدف الحوكمة في المؤسسات الحكومية إلى المحافظة على المال العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان حقوقهم، من خلال التخطيط والمراجعة وتحديد طرق قياس الأداء بغرض التحسين والتطوير المستمرين، ولا يتحقق ذلك إلا بتهيئة بيئة عمل أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام وعمادها الوضوح والشفافية، سواء في تحديد أهداف الوزارة وخططها الاستراتيجية، أو في بيان حقوق كل كيان من كياناتها والتزاماته، أو في إدارة علاقتها بجميع الأطراف ذات العلاقة. وتتفاعل هذه البيئة مع منظومة الأنظمة الرقابية الوطنية في مملكة البحرين التي تعمل في إطارها وزارة الصناعة والتجارة وتتكامل معها لتحقيق مهامها بفعالية ونزاهة.

وفي ظل اهتمام حكومة مملكة البحرين بتطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية، يسرني إصدار هذا الدليل المحدث الذي يعنى بحوكمة وزارة الصناعة والتجارة.

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الفصل الأول: المقدمة	5
1.1 طبيعة وغرض هذا الدليل	6
1.2 أهداف الدليل	6
1.3 مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية	7
الفصل الثاني: نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة	9
2.1 نبذة تاريخية عن الوزارة	10
2.2 وزراء الصناعة والتجارة	12
2.3 الرؤية	14
2.4 الرسالة	14
2.5 الأهداف الاستراتيجية	14
2.6 القيم	14
2.7 الخطة الاستراتيجية للوزارة	14
2.8 مهام الوزارة	15
الفصل الثالث: الهيكل التنظيمي	18
3.1 الهيكل التنظيمي للوزارة	19
الفصل الرابع :هيكل الحوكمة	20
4.1 الرؤية الاقتصادية 2030	21
4.2 برنامج الحكومة (2023-2026)	22
4.3 مقاييس النجاح بالنسبة لوزارة الصناعة والتجارة	22
4.4 الاستراتيجيات العامة للوزارة	24
4.5 مؤشرات الأداء	25
4.6 المساواة بين الجنسين	25
الفصل الخامس: التشريعات القانونية	27
5.1 التشريعات القانونية الخاصة بالوزارة	28

اصدار الدليل

	النسخة	التاريخ	المعلومات	تشكيل الفريق	الاعتماد
1	V1.0	سبتمبر 2019	النسخة الأولى	قرار وزاري رقم (74) لسنة 2016 بشأن تشكيل فريق مراقبة وتطبيق نظم الحوكمة	وزير الصناعة والتجارة والسياحة
2	V1.1	يونيو 2021	النسخة المحدثة	قرار وزاري رقم (113) لسنة 2020 بشأن إعادة تشكيل فريق مراقبة وتطبيق نظم الحوكمة	وزير الصناعة والتجارة والسياحة
3	V1.2	اغسطس 2024	النسخة المحدثة	قرار وزاري رقم (106) لسنة 2023 بشأن إعادة تشكيل فريق مراقبة وتطبيق نظم الحوكمة في وزارة الصناعة والتجارة	وزير الصناعة والتجارة

الفصل الأول

المقدمة

1.1 طبيعة وغرض هذا الدليل

1.2 أهداف الدليل

1.3 مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية

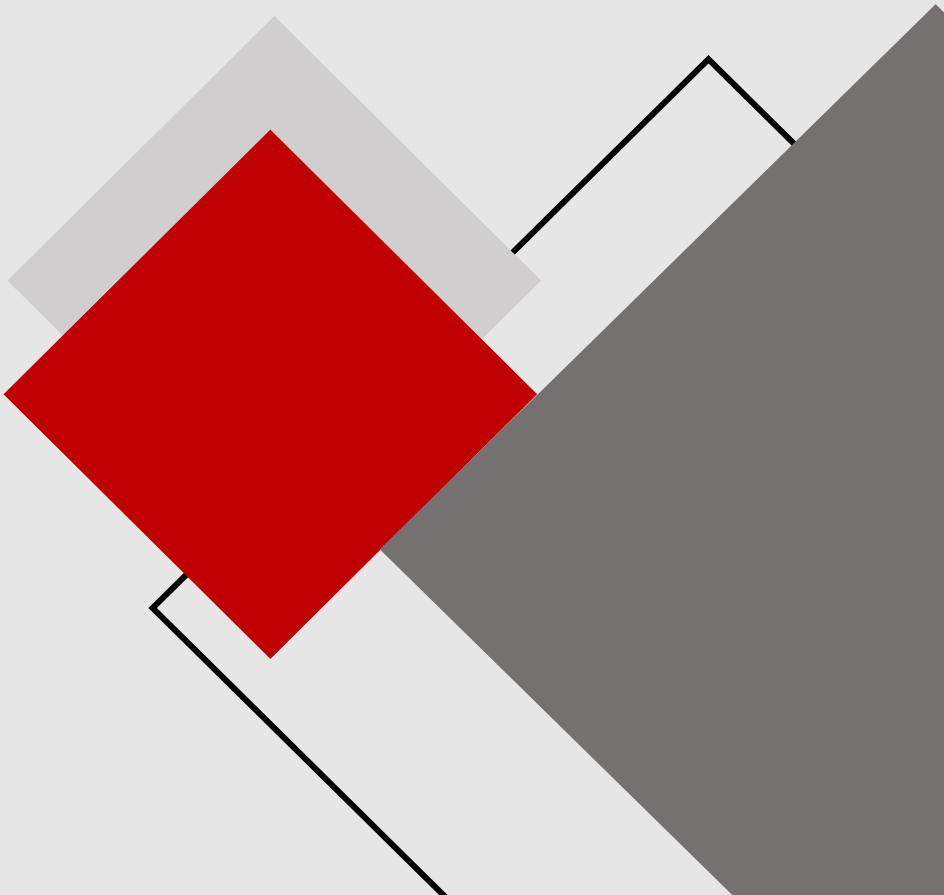

الفصل الأول

المقدمة

1.1 طبيعة وغرض هذا الدليل

يهدف دليل حوكمة وزارة الصناعة والتجارة إلى التوثيق والعمل على التطبيق الأمثل له، والتأكيد على موائمته مع المتطلبات الخاصة بعمل الوزارة بما ينسجم مع كافة التشريعات الخاصة بالوزارة والمنظمة لعملها.

وذلك تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء الموقر رقم (13) لسنة 2013 بشأن اعتماد دليل حوكمة المؤسسات الحكومية والبرنامج التنفيذي لتطبيقه، واستناداً للقرار الوزاري رقم (106) لسنة 2023 بشأن إعادة تشكيل فريق مراقبة وتطبيق نظم الحوكمة في وزارة الصناعة والتجارة.

يشمل هذا الدليل المبادئ والمنهجية المتبعة في وزارة الصناعة والتجارة لتنفيذ مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية، ويقدم هذا الدليل ما يلي:

- نبذة عن الوزارة.
- الهيكل التنظيمي.
- هيكل الحوكمة.
- الإدارة العليا.
- التشريعات القانونية.
- مصفوفة تفويض الصلاحيات.
- الأطراف ذات العلاقة.
- الافصاح والشفافية.
- آليات المتابعة والتقييم.
- الإطار العام للمساءلة.

1.2 أهداف الدليل

- توفير معايير تنفيذ حوكمة وزارة الصناعة والتجارة.
- تحسين الممارسة الفعلية لحوكمة الوزارة وفقاً لمنهجية راسخة.
- تعزيز الإجراءات التنظيمية المطورة لحوكمة الوزارة .

1.3 مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية

وفقاً لدليل حوكمة المؤسسات الحكومية الصادر بالقرار رقم (13) لسنة 2013، فإن المبادئ العامة للحوكمة في القطاعين الخاص والحُكومي تتفق في الكثير من المفاهيم وذلك بحسب طبيعة عمل المؤسسة والأطر التي تنظمه، كما أن العدالة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية وإمكانية المساءلة بهدف المحافظة على المال العام والمصلحة العليا هي من أهم ما ارتكزت عليه هذه المبادئ لما له من أهمية وأثر على شريحة كبيرة من الأفراد والمؤسسات. وفيما يلي مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية:

1.3.1 التشريعات و أنظمة العمل الحكومي

هي مجموعة من القوانين والأنظمة والمعايير والإجراءات التي تحكم وتنظم العلاقات فيما بين الأشخاص في المؤسسات وتنظم العمل المؤسسي الحكومي.

1.3.2 الهيكل التنظيمي وتحديد المهام

يُقصد بالهيكل التنظيمي ترتيب المراكز الوظيفية المختلفة في إطار الوحدة الإدارية مع بيان درجاتها في السلم الوظيفي مما يُيسر توزيع العمل بينهم ويوضح العلاقات بين شاغليها رأسياً وأفقياً والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط وإدارة المخاطر ومراقبة أداء الموظفين وتحسين أداء المؤسسة وتحسين الاتصال والعملية الإدارية ككل في المؤسسات.

1.3.3 المسئولية

تكون الإدارة المسئولة هي الجهة المعنية بتقديم الخدمات اللازمة للمتعاملين مع المؤسسة الحُكومية بعدالة وشفافية، وبحسب طبيعة عمل هذه المؤسسة ونشاطها، وفق القوانين والأنظمة والإجراءات، مع مراعاة المصلحة العامة ومسئوليتها نحو المجتمع. كما تعمل الإدارة المسئولة على ابراز هذه الأنظمة وقدرتها على الإدارة والتحكم فيها بشكل فعال والتطبيق العملي وتحديد المسئوليات، وخضوع المؤسسة الحكومية للمراجعة والتقييم، والتحديث المستمر.

1.3.4 نظام الرقابة الداخلي والخارجي

إن النظام الرقابي الداخلي صفة أساسية لتطبيقا ت الحَوْكَمة، حيث يمكن من خلالها ضبط جودة ونوعية الخدمات المقدمة وفق القوانين والنظم واللوائح المعمول بها التي تضمن تحقيق الأهداف المؤسسية وضمان كفاءة وفعالية أدائها. هذا بالإضافة لجاهزية المؤسسة للإشراف والرقابة الخارجية، متى ما تطلب ذلك.

1.3.5 الإفصاح والشفافية

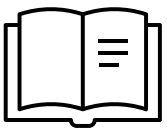

تُوفِر المؤسسات البيانات والتقارير الدورية اللازمة والمعلومات الرقابية للتقييم الدوري لمشاريعها ومبادراتها والخطط التشغيلية وتقييم الإدارة التنفيذية والأفراد بشكل ممنهج ودقيق بما يفصح عن أوجه القصور والقوة وفرص التحسين. كما يتطلب من المؤسسات الحُكومية إبراز قدرٍ من الشفافية بما يضمن حقوق أصحاب المصلحة.

1.3.6 المساءلة

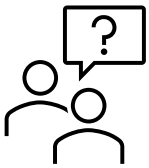

إن مساءلة المؤسسات الحُكومية أمام السُلطة التشريعية يضمن استدامة كفاءة الأداء من خلال جاهزية التنفيذيين، وتحمل تبعات كافة القرارات المتخذة.

1.3.7 المبادئ الأخلاقية والقيم

ترتبط جميع سلوكيات وأخلاقيات المؤسسة بالقيم والتي تعتبرها جزءاً من عملها ومبادئها المؤسسية مما يضمن تقديم خدمات عامة بمعايير عالية الجودة، تضمن حقوق المتعاملين وأصحاب المصلحة. كما تضمن الحفاظ على المال العام وتحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

الفصل الثاني

نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة

2.1 نبذة تاريخية عن الوزارة

2.2 وزراء الصناعة والتجارة

2.3 الرؤية

2.4 الرسالة

2.5 الأهداف الاستراتيجية

2.6 القيم

2.7 الخطة الاستراتيجية للوزارة

2.8 مهام الوزارة

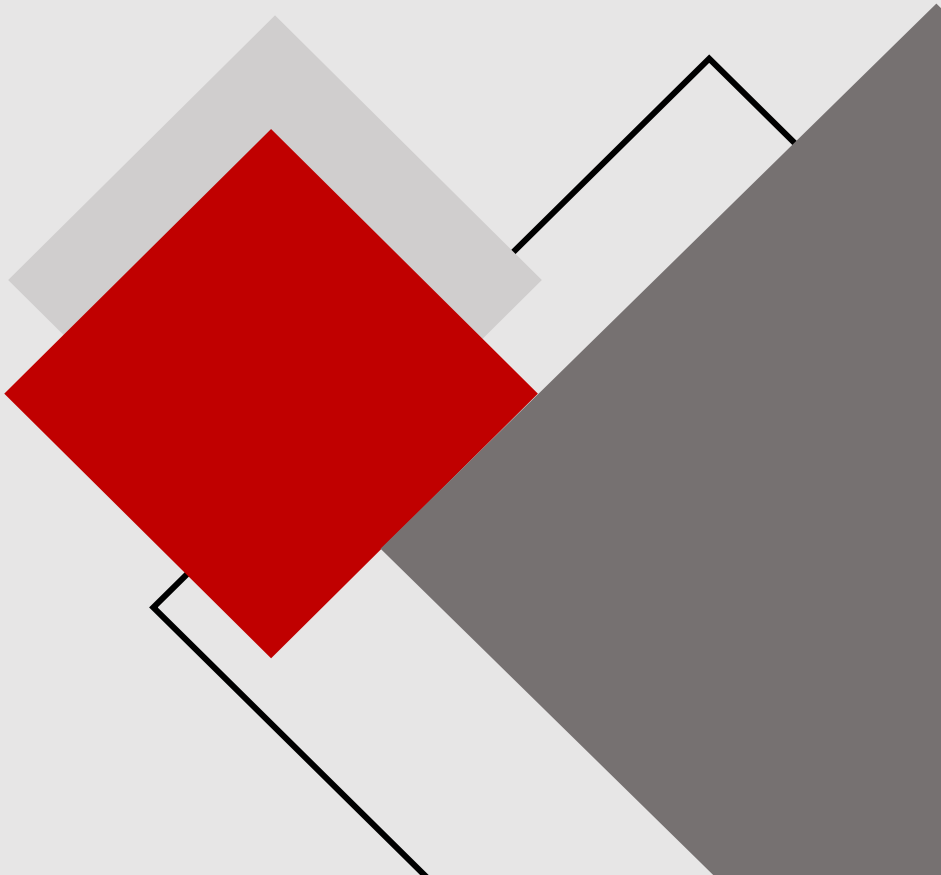

الفصل الثاني

نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة

2.1 نبذة تاريخية عن الوزارة

تم صدور مرسوم الامتيازات الصناعية والتصميمات والعلامات التجارية بالبحرين لسنة 1955

تم إنشاء "سجل تجاري" بالدائرة المالية بحسب مرسوم رقم 1 لسنة 1961

فيما يلي التسلسل التاريخي للوزارة:	
وزارة التجارة والزراعة	المرسوم الأميري رقم (13) لسنة 1975 بتشكيل الوزارة
وزارة الصناعة والتنمية	المرسوم الأميري رقم (13) لسنة 1975 بتشكيل الوزارة
وزارة التجارة والزراعة والاقتصاد الوطني	مرسوم رقم (15) لسنة 1975 بإعادة تسمية وزارة التجارة والزراعة بحيث تصبح وزارة التجارة والزراعة والاقتصاد الوطني
وزارة التنمية والصناعة	مرسوم أميري رقم (26) لسنة 1975 بتنظيم وزارة المالية ووزارة التنمية والصناعة
وزارة التجارة والزراعة والاقتصاد	المرسوم رقم (5) لسنة 1976 بإعادة تسمية وزارة المالية ووزارة التجارة والزراعة والاقتصاد
وزارة التجارة	مرسوم رقم (12) لسنة 1995 بتشكيل الوزارة
وزارة النفط والصناعة	مرسوم رقم (23) لسنة 1997 بإعادة تنظيم وزارة النفط والصناعة

وزارة التجارة والصناعة
مرسوم أميري رقم (14) لسنة 2001 بتعيينات وزارية

وزارة التجارة
المرسوم الملكي رقم (48) لسنة 2002 بتشكيل الوزارة

وزارة الصناعة
المرسوم الملكي رقم (48) لسنة 2002 بتشكيل الوزارة

وزارة الصناعة والتجارة
المرسوم الملكي رقم (74) لسنة 2005 بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
المرسوم الملكي رقم (9) لسنة 2015 بإلحاق شئون السياحة بوزارة الصناعة والتجارة

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
مرسوم رقم (9) لسنة 2016 بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
مرسوم رقم (55) لسنة 2019 بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
مرسوم رقم (60) لسنة 2020 بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

وزارة الصناعة والتجارة
المرسوم الملكي رقم (68) لسنة 2022 بتشكيل الوزارة

2.2 وزراء الصناعة والتجارة

- المغفورله سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

- مرسوم أميري رقم (13) لسنة 1975بتشكيل الوزارة – وزير التجارة والزراعة بالوكالة

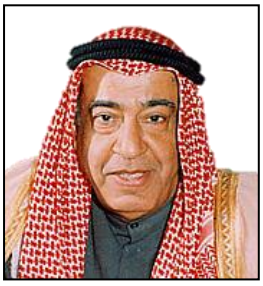

- المغفورله السيد يوسف أحمد الشيراوي

- مرسوم أميري رقم (13) لسنة 1975بتشكيل الوزارة – وزير التنمية والصناعة

- المغفورله السيد حبيب أحمد قاسم

- مرسوم رقم (6) لسنة 1976 بتعيين وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير للتجارة والزراعة – وزير التجارة والزراعة

-السيد علي صالح عبدالله الصالح

- مرسوم أميري رقم (12) لسنة 1995 بتشكيل الوزارة – وزير التجارة
- مرسوم أميري رقم (8) لسنة 1999 بتشكيل الوزارة – وزير التجارة
- مرسوم ملكي رقم (48) لسنة 2002 بتشكيل الوزارة – وزير التجارة

-المغفورله معالي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة

- مرسوم أميري رقم (12) لسنة 1995 بتشكيل الوزارة – وزير النفط والصناعة
- مرسوم أميري رقم (8) لسنة 1999 بتشكيل الوزارة – وزير النفط والصناعة

-الدكتور حسن بن عبدالله فخرو

- مرسوم ملكي رقم (48) لسنة 2002 بتشكيل الوزارة – وزير الصناعة
- مرسوم ملكي رقم (91) لسنة 2006 بتشكيل الوزارة – وزير الصناعة والتجارة
- مرسوم ملكي رقم (59) لسنة 2010 بتشكيل الوزارة – وزير الصناعة والتجارة

-السيد زايد بن راشد الزياني

- مرسوم ملكي رقم (83) لسنة 2014 بتشكيل الوزارة – وزير الصناعة والتجارة (ديسمبر 2014)
- مرسوم ملكي (65) لسنة 2015 بتعديل وزاري – وزير الصناعة والتجارة والسياحة (سبتمبر 2015)
- مرسوم ملكي رقم (61) لسنة 2018 بتشكيل الوزارة – وزير الصناعة والتجارة والسياحة (ديسمبر 2018)
- مرسوم ملكي رقم (25) لسنة 2022 بتعديل وزاري – وزير الصناعة والتجارة (يونيو 2022)

-السيد عبدالله بن عادل فخرو

- مرسوم ملكي رقم (68) لسنة 2022 بتشكيل الوزارة – وزير الصناعة والتجارة (نوفمبر 2022)

2.3 الرؤية

الوصول بقطاعات الصناعة والتجارة إلى موقع ريادي في بيئة عادلة ومحفزة.

2.4 الرسالة

رفع قدرات قطاعات الصناعة والتجارة عبر تطوير ووضع سياسات وآليات تنفيذ فعالة، تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2.5 الأهداف الاستراتيجية

2.6 القيم

2.7 الخطة الاستراتيجية للوزارة

انطلاقاً من حرص وزارة الصناعة والتجارة على القيام بدورها المحوري في تنمية واستدامة قطاع الصناعة والتجارة في البحرين، والمساهمة في تحقيق مستهدفات برنامج الحكومة 2023-2026 وطموحات الرؤية الاقتصادية 2030 ، فقد قامت الوزارة بتحديث خطتها الاستراتيجية وفق أفضل الممارسات المتبعة في التخطيط الاستراتيجي بهدف توفير خارطة طريق شاملة ومتكاملة لتحقيق رؤيتها الطموحة والتي تتمثل بتحقيق موقع ريادي لقطاعات الصناعة والتجارة البحرينية في بيئة عادلة ومحفزة، وبما يواكب المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها هذه القطاعات عالمياً،

وذلك سعياً وراء تعزيز مكانة البحرين الاقتصادية كوجهة مفضلة للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

تركز رسالة الوزارة على تأطير الدور المحوري المنوط بها في الارتقاء ببيئة الأعمال التجارية والقطاع الصناعي في مملكة البحرين، وذلك من خلال سن وتطوير والإشراف على تطبيق الأنظمة واللوائح والسياسات التي تتسم بالمرونة والعدالة وتعميق الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً وتعظيم دور القطاع التجاري في دعم واستدامة الاقتصاد الوطني، وتنفيذ مبادرات استراتيجية قطاع الصناعة (2022-2026) ضمن خطة التعافي الاقتصادي كل ذلك من خلال اتباع منظومة متكاملة من القيم الراسخة، والتي تؤكد على العدالة واحترام الحقوق والإبداع والعمل بروح الفريق وسرعة الاستجابة والسعي المستمر لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة تفوق توقعات كافة فئات المتعاملين.

2.8 مهام الوزارة

- دراسة ومراجعة طلبات اصدار وتجديد وإلغاء تراخيص المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى اصدار وتجديد شهادات القيد في السجلات الصناعية وفقاً للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- إنشاء وتحديث سجل صناعي يحتوي على جميع المشاريع الصناعية المرخصة في مملكة البحرين، بالإضافة إلى إنشاء وتحديث وصيانة قاعدة بيانات خاصة بالقطاع الصناعي وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للجهات المعنية.
- وضع وتطوير برامج لتشجيع وتحفيز وتنمية المشاريع الصناعية من خلال توفير حوافر تشجيعية: كالإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم والضرائب الجمركية، وفقاً للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- تنسيق أعمال مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة والذي يهدف إلى تنمية المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وزيادة أعدادها من أجل خلق المزيد من فرص العمل ومساهمتها في الناتج المحلي.
- متابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الاعمال من خلال توفير الدعم الاستشاري اللازم، بالإضافة إلى تأهيل تلك المؤسسات عن طريق البرامج التنموية والتدريبية المختلفة.
- استلام الطلبات المتعلقة بتخصيص القسائم الصناعية أو حجزها أو استبدالها أو تجديد عقودها أو منح التراخيص باستغلالها، وإعداد التقارير الخاصة بذلك ورفعها للجنة شئون المناطق الصناعية للنظر فيها.
- التنسيق مع الجهات للترويج للمناطق الصناعية للمستثمرين المحليين والأجانب ونشر الاحصائيات والبيانات المالية ونتائج الاستثمارات.

- الإشراف على خطط تنظيم وتطوير وحماية كافة المناطق الصناعية الخاضعة تحت إشراف الوزارة.
- الإشراف العام على تنظيم إصدار التراخيص التجارية حسب الأنظمة والقوانين الخاصة بالسجل التجاري.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لجميع المعلومات الخاصة بالتراخيص التجارية وتأشيراتها.
- العمل على تطوير إجراءات وأنظمة السجل التجاري لمواكبة حركة التنمية الاقتصادية.
- استلام ومراجعة طلبات تسجيل مدققي الحسابات وتسجيلهم في سجل المدققين، والرقابة على مكاتب تدقيق الحسابات لضمان تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة بصورة صحيحة.
- استلام التقارير المالية السنوية لمختلف أنواع الشركات المسجلة في مملكة البحرين ومتابعة أوضاعها المالية والقانونية.
- تمثيل الوزارة في حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة والمقفلة وغيرها والرقابة على أداء مجالس إدارات الشركات المساهمة وحوكمتها.
- تمثيل مملكة البحرين في المحافل الإقليمية والدولية المتعلقة بتبادل المعلومات والجدوى الاقتصادية ومكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعداد ودراسة المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات تقويم المطابقة، وعرضها على اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس وتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة.
- الرقابة على تجارة مشغولات المعادن الثمينة واللؤلؤ والأحجار الكريمة، بالإضافة إلى الرقابة على أجهزة وأدوات القياس من خلال التحقق من مطابقتها للقوانين والاشتراطات الفنية وتنظيم عمليات الرقابة على السوق المحلية.
- تقديم خدمات فحص ووسم المعادن الثمينة، والترويج لمملكة البحرين كمركز عالمي في هذا المجال.
- تلقي الشكاوى من المستهلكين والتحقيق فيها والنظر في الخلافات التي تنشأ بين المزود والمستهلك والعمل على تسويتها ودياً، إضافة إلى تطوير الأنظمة والإجراءات اللازمة لفض المنازعات بين المزودين والمستهلكين وإصدار القرارات بشأنها.
- استلام ومراجعة طلبات رخص التخفيضات التجارية وطلبات الحملات الترويجية والترخيص لها والإشراف على تنفيذها في السوق المحلي، والتأكد من نزاهة عمليات السحب على الجوائز المقدمة للجمهور ومتابعة استلام الفائزين لجوائزهم.
- إجراء الدارسات والبحوث وتحليل البيانات الاقتصادية والقانونية بطرق إحصائية للتوصل إلى مؤشرات تساهم في برامج التخطيط الاستهلاكي بالمملكة.
- المشاركة في اللجان الاقتصادية المشتركة والمفاوضات التجارية والتكتلات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في تقوية وتعزيز مكانة مملكة البحرين التجارية.

- استلام وفحص وتسجيل الطلبات المقدمة لتسجيل كافة فروع الملكية الصناعية.
- التعاون والتنسيق مع مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخلية العربية والمساهمة في تطوير أعماله.
- إعداد وتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الصناعي والتجاري لضمان التزام مختلف المنشآت الصناعية والتجارية بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية بالوزارة.
- تنفيذ عمليات التفتيش بصورة دورية كالتفتيش الميداني والإلكتروني على مختلف الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة وإشراف الوزارة.
- إعداد خطة الميزانية العامة للوزارة وإعداد تقارير دورية بالنتائج والأداء الفعلي وتطبيق الأنظمة والإجراءات المالية والمحاسبية طبقاً لتعليمات الدليل المالي الموحد الصادر من وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- وضع وتطوير السياسات والخطط والمعايير المتعلقة بنُظم المعلومات والتجارة الإلكترونية بالوزارة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بشئون الاتصال والتوعية في مختلف وسائل الإعلام، لإبراز برامج الوزارة ودورها الريادي في مملكة البحرين، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية بالوزارة.

الفصل الثالث

الهيكل التنظيمي

3.1 الهيكل التنظيمي للوزارة

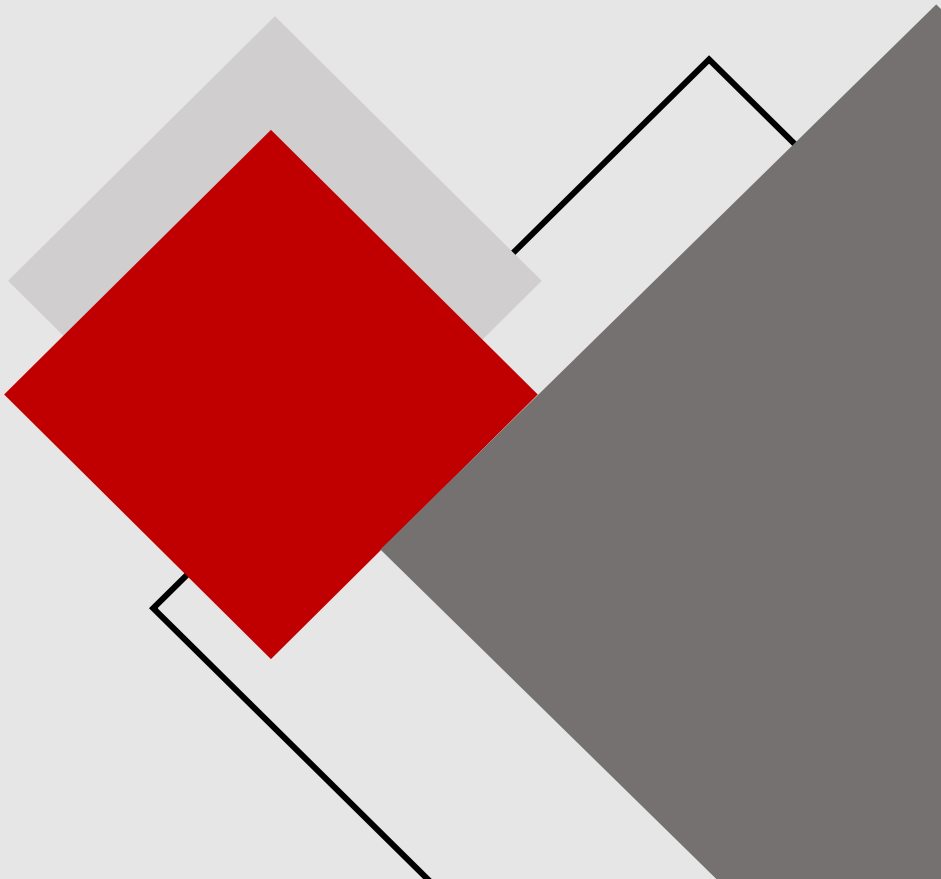

الفصل الثالث

الهيكل التنظيمي

3.1 الهيكل التنظيمي للوزارة

فيما يلي الهيكل التنظيمي للوزارة وفقاً للمرسوم رقم (60) لسنة 2024 بتعديل بعض احكام المرسوم رقم (60) لسنة 2020 بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

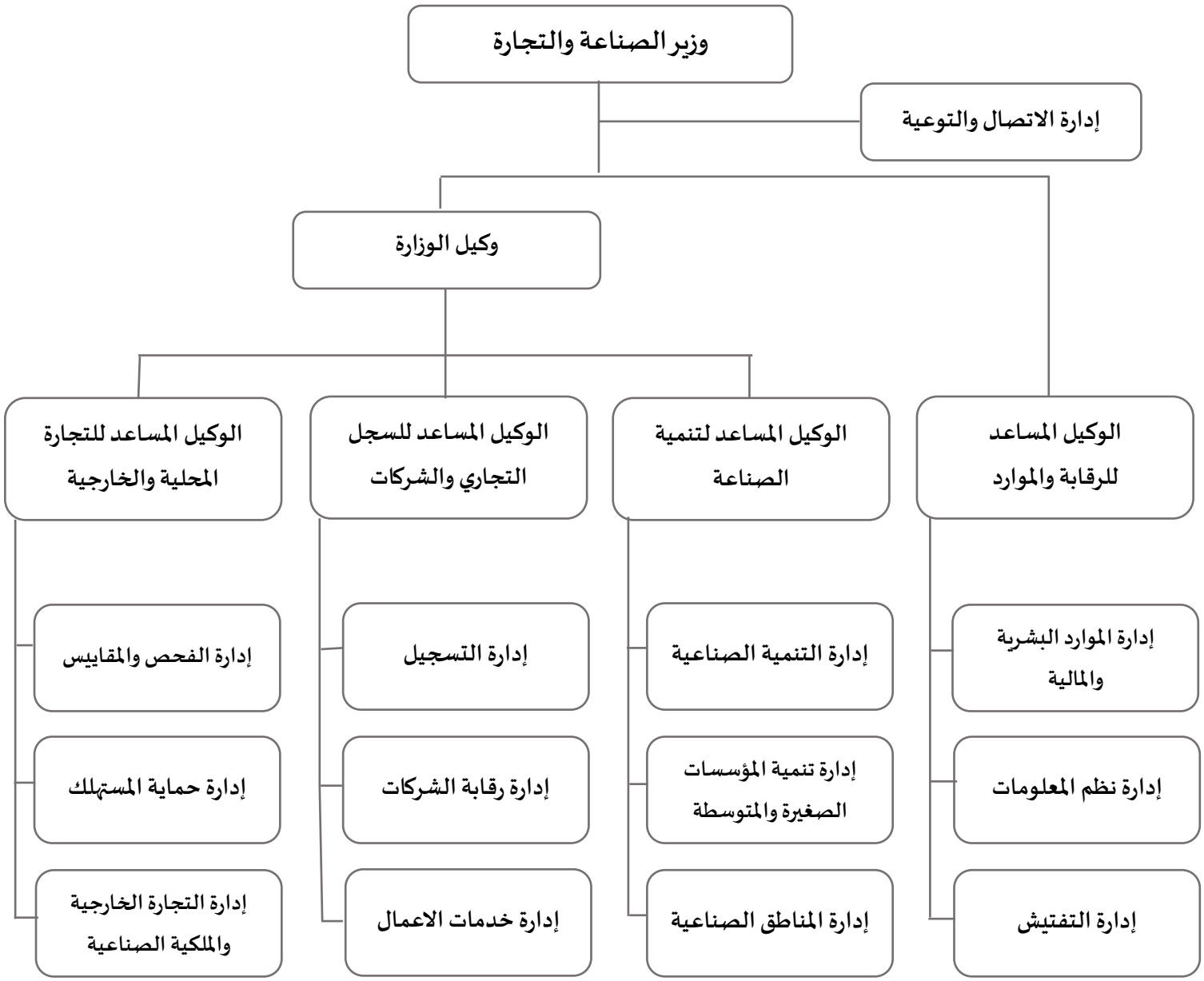

الفصل الرابع

هيكل الحوكمة

4.1 الرؤية الاقتصادية 2030

4.2 برنامج الحكومة (2023-2026)

4.3 مقاييس النجاح بالنسبة لوزارة الصناعة والتجارة

4.4 الاستراتيجيات العامة للوزارة

4.5 مؤشرات الأداء

4.6 المساواة بين الجنسين

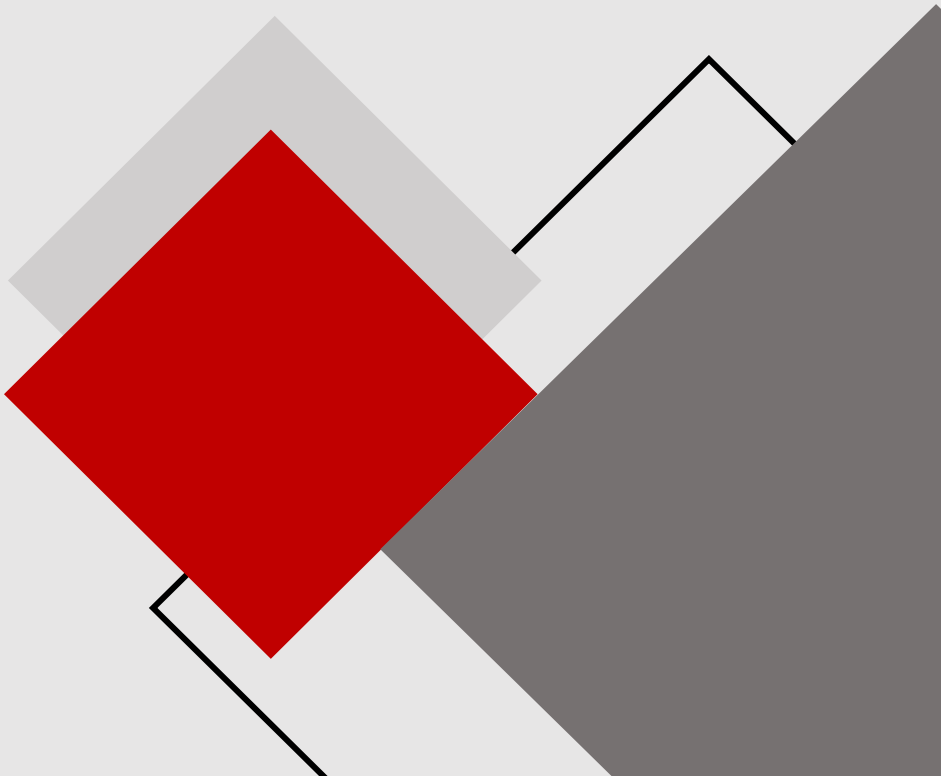

الفصل الرابع

هيكل الحوكمة

4.1 الرؤية الاقتصادية 2030

تطمح البحرين إلى الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية، إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً، ترسم الحكومة ملامحه فيما يقود القطاع الخاص الرائد مبادراته.

وتتبنى الحكومة ويبنى المجتمع البحريني على مبادئ الإنصاف، والمنافسة، والاستدامة، وذلك من أجل تهيئة وسائل الحياة الكريمة للشعب البحريني والاستفادة من كامل إمكانياته.

المبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية حتى عام 2030		
التنافسية	العدالة	الإستدامة
الرؤية هي أن تحقق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي. وتتحقق زيادة الإنتاجية بشكل طبيعي أكثر في ظل مناخ تنافسي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويضاعف الأرباح، ويرفع مستويات الأجور، فالمعدل المرتفع للإنتاجية يجعل السلع والخدمات أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي، وتحقيق دخل أكبر، مما يملي على الشركات تقديم أفضل الخدمات، والبحث الدائم عن أفضل الطرق للإنتاج.	رؤية البحرين هي أن النجاح الاقتصادي المستقبلي للمملكة سيؤثر على المجتمع بشكل أوسع، ويؤدي إلى إيجاد قاعدة عريضة للازدهار، وأن كل فرد يستطيع أن يقدم إسهامًا قيمًا للمجتمع إذا توفرت له الوسائل وأتيحت له الفرصة المناسبة. ولتحفيز وتعزيز العدالة لابد أن يلتزم القطاعان العام والخاص بالشفافية، وتوفير أجواء التنافس الحر العادل في كافة المعاملات، ويكمن دور الحكومة في توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن حماية المستهلكين والمعاملة العادلة لأصحاب الأعمال بمن فيهم المستثمرون الأجانب، وهذا يعني استئصال الفساد، والسعي إلى التطبيق العادل للقوانين. والعدالة في المجتمع تعني معاملة الجميع بالتساوي بموجب القانون.	يرجع الجانب الأكبر من حجم النمو الذي تم تحقيقه في البحرين خلال العقدين الماضيين إلى القطاع العام، وهو اتجاه أصبح من الصعب المضي فيه أكثر من ذلك، نظرًا إلى القيود المتزايدة التي أصبحت تحكم الميزانيات الحكومية بوجه عام، وتزايد مستوى المنافسة في الاقتصاد العالمي، ومن هنا فإنه بحلول عام 2030 يتعين أن يكون القطاع الخاص قادرًا على إدارة النشاط الاقتصادي بشكل يضمن استدامة الازدهار. وأن الرؤية الاقتصادية هي تثبيت ازدهار مملكتنا على أسس صلبة، إذ يجب أن تلتزم سياسة التمويل الحكومي بمبدأ الاستدامة من أجل المحافظة على نظام مستقر قائم على التطلعات المستقبلية .

4.2 برنامج الحكومة (2023-2026)

يركز برنامج الحكومة (2023-2026) على تحقيق أربع أولويات ينبثق منها عدد من الاهداف التي تسعى حكومة مملكة البحرين لتنفيذها نحو مزيد من الخير والنماء والازدهار للوطن والمواطن، وتبنى البرامج والسياسات التي تهدف الى رفع دخل المواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم بما يحافظ على مكتسباتهم المعيشية، وفيما يلي الاولويات والمحاور الاستراتيجية التي تضمنها البرنامج:

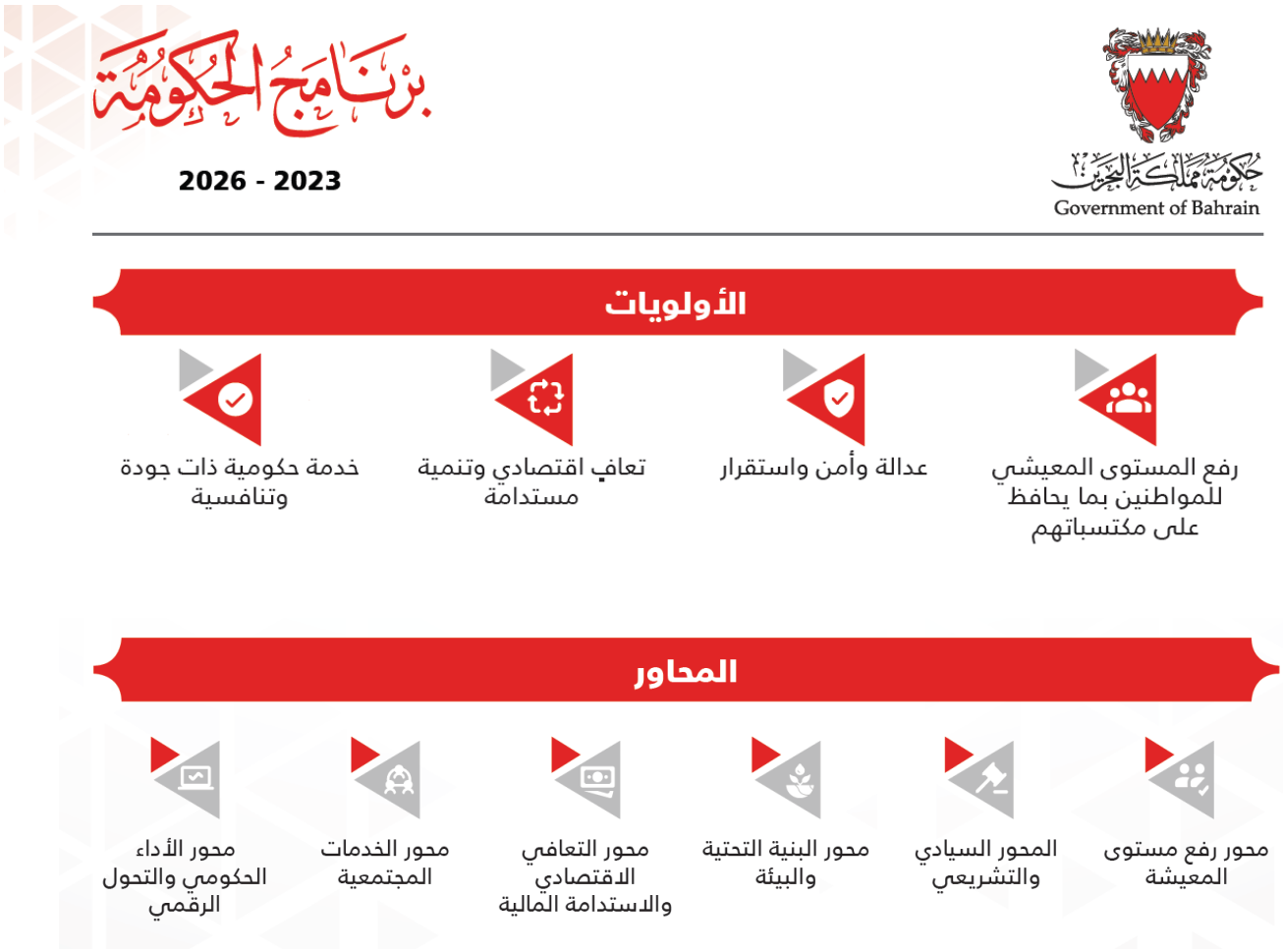

4.3 مقاييس النجاح بالنسبة لوزارة الصناعة والتجارة

تجدر الإشارة بان مبادرات وزارة الصناعة والتجارة تتمحور في تنفيذ أولويات برنامج الحكومة (2023-2026) من خلال الإجراءات التنفيذية التالية:

- العمل على التحول للصناعات والمباني الخضراء وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة واستخدامها.
- الاستمرار في تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستدامتها.
- تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية الداعمة للاستثمار.
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

- تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة من خلال تنفيذ مبادرات استراتيجية قطاع الصناعة (2022-2026) ضمن خطة التعافي الاقتصادي.
- استمرار تعزيز شراكات المملكة مع الأسواق الإقليمية والدولية.
- زيادة الوعي لدى العامة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وحقوق المستهلك، وحوكمة الشركات.

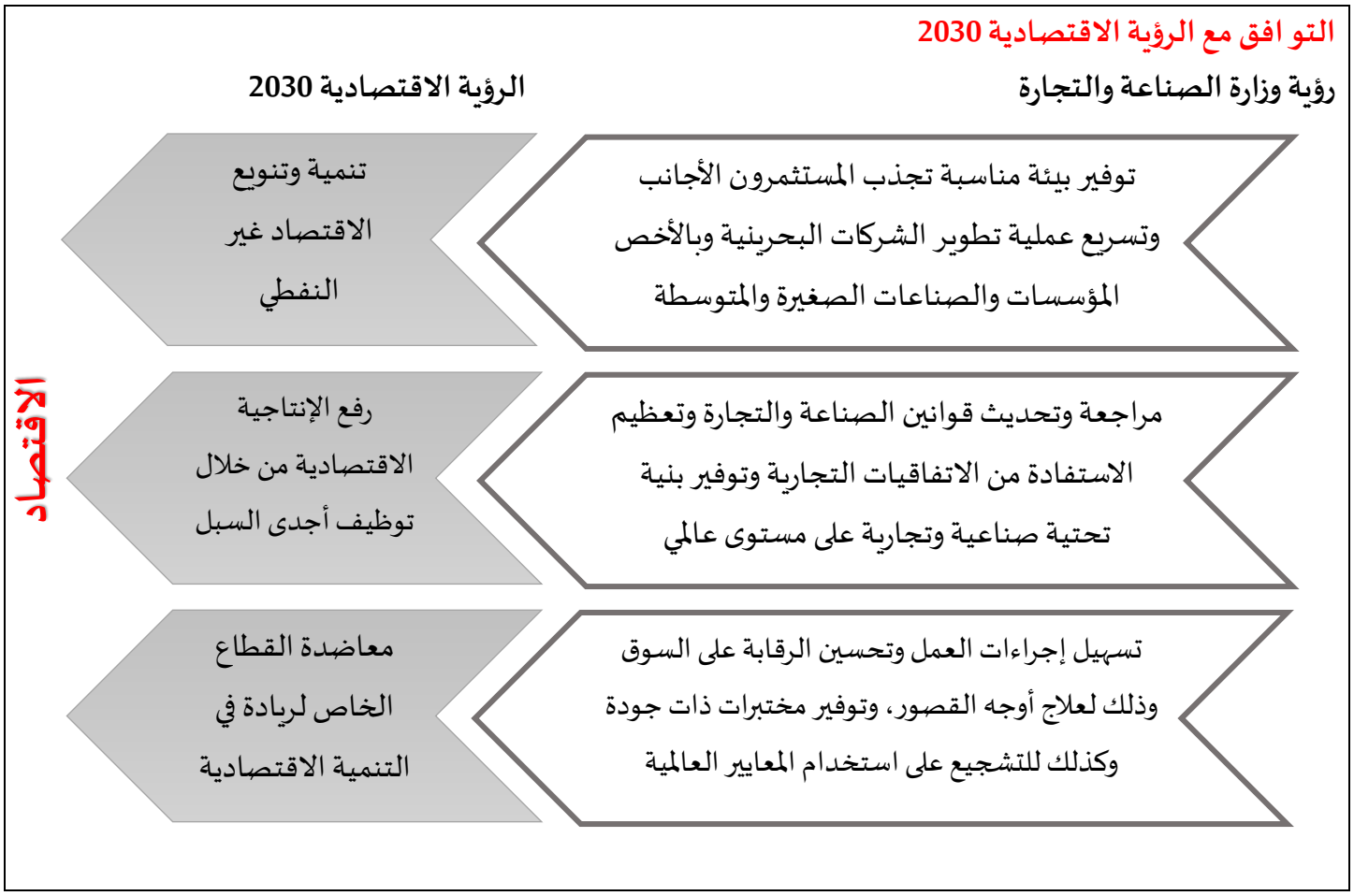

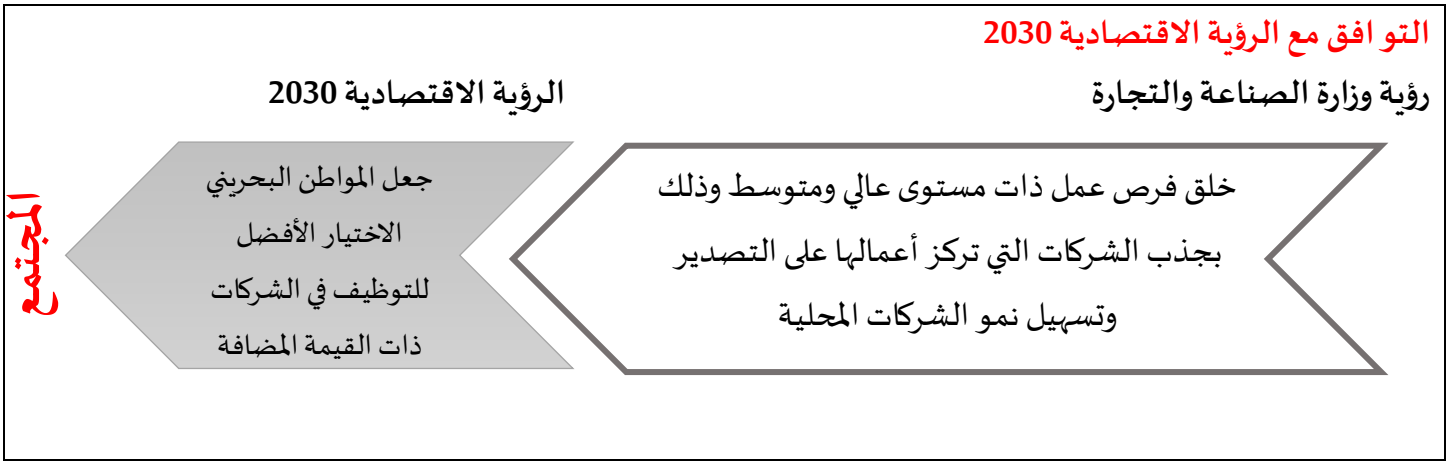

4.4 الاستراتيجيات العامة للوزارة

إن حكومة مملكة البحرين تركز في عملها على ثوابت أساسية قائمة على مبادئ العدالة والتنافسية والاستدامة، وقد انتهجت وزارة الصناعة والتجارة عدداً من الاستراتيجيات العامة لتأصيل هذه المبادئ، وهي كالآتي:

- التأكيد على أهمية توفير بيئة عادلة تحفظ حقوق المستهلك والتاجر وتحمي الطرفين من الممارسات التجارية غير النزيهة، وتسهم في تعزيز ثقة المستهلك في المنتجات والخدمات بالسوق المحلي عبر تحقيق أعلى مستويات الشفافية والتنظيم والرقابة لضمان مطابقة المنتجات للمواصفات والمقاييس الدولية، إلى جانب رفع وعي المستهلك فيما يتعلق بحقوقه وواجباته المترتبة من التعاملات التجارية.
- تعزيز التنافسية في بيئة الأعمال عبر تسهيل ممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية ورفع تنافسية المملكة عبر دعم احتياجات الأعمال التجارية وتمكين السياسات والقوانين.

- تحسين البيئة التنظيمية والإجرائية لتمكين استثمارات نوعية عن طريق تسهيل تقديم الخدمات والتراخيص من خلال مركز موحد وبشكل إلكتروني من خلال النظام الإلكتروني للوزارة "سجلات 3.0" ونظام الخدمات الصناعية "صناعة".
- الاهتمام برفع ثقافة ريادة الأعمال عبر دعم الشركات والمؤسسات الناشئة، ونشر ثقافة ريادة الاعمال كأحد أهم الركائز المعرفية لفئة الشباب، والمساعدة في تأهيلهم لتحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية ناجحة مستدامة، ودعم مسرعات وحاضنات الأعمال ومراكز رواد الأعمال وتطوير برامج ومحتوى العمل الحر في مختلف المراحل التعليمية.
- زيادة البرامج التمويلية والاستثمارية والتطويرية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق بيئة جاذبة ومحفزة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مراجعة وتطوير السياسات والإجراءات والأنظمة القائمة وإنشاء بوابة إلكترونية تمكن هذه المؤسسات من المشاركة في المناقصات والمشتريات الحكومية المخصصة لها، بالإضافة إلى الحصول على أفضلية بنسبة 10% عند المشاركة في مزايدات المرافق الخدمية داخل منشآت الجهات الحكومية.
- اهتمت مبادرات الوزارة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب، كما تضمنت المبادرات إطلاق مركز الخدمة الشاملة الإلكتروني للمستثمرين سجلات 3.0، وتعزيز الرقابة من خلال تفعيل حوكمة والتزام الشركات ورفع مستوى الشفافية والإفصاح.

4.5 مؤشرات الأداء

يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة من خلال خلق مشاريع مرتبطة بها والتي تتضمن مؤشرات أداء لقياس انجازها والتحقق من أهدافها.

4.6 المساواة بين الجنسين

قامت وزارة الصناعة والتجارة بتشكيل لجنة لتكافؤ الفرص، وهي لجنة تهدف إلى ادماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص في مجال العمل وتعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين والمستفيدين والخدمات المقدمة من قبل الوزارة، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة، وتبدي اللجنة رأيها في القضايا المتعلقة بإدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص. وقد عملت الوزارة بتشكيل لجنة تكافؤ الفرص أثر صدور تعليمات جهاز الخدمة المدنية رقم (4) لعام 2014 بشأن إنشاء لجان تكافؤ الفرص بالقطاع الحكومي.

تختص لجنة تكافؤ الفرص في الوزارة بوضع الضوابط والمعايير والخطط ذات العلاقة بتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتحقيق الادماج الكامل لاحتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص ومتابعة تطبيقها وتقديم الاستشارات بالتنسيق مع

المجلس الأعلى للمرأة وجهاز الخدمة المدنية إذا تطلب الأمر ذلك بحسب اختصاصاته المنصوص عليها في قانون ولوائح الخدمة المدنية وذلك في المجالات التالية:

- تعزيز تكافؤ الفرص بين موظفي الوزارة في التعيين والتدريب والابتعاث والترقي الوظيفي وضمان مراعاة ادماج احتياجات المرأة العاملة.
- إدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص في سياسات وخطط وموازنة الوزارة.
- بناء قدرات موظفي الوزارة في مجال ادماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص.
- تحسين وضعية المرأة وبيئة عملها والتغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوزارة.
- دعم جهود المجلس الأعلى للمرأة وتفعيل ونشر جهوده في مجال مبدأ تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص في برامج الوزارة حسب برامج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المستفيدين من الخدمات المقدمة في الوزارة.

الفصل الخامس

التشريعات القانونية

5.1 التشريعات القانونية الخاصة بالوزارة

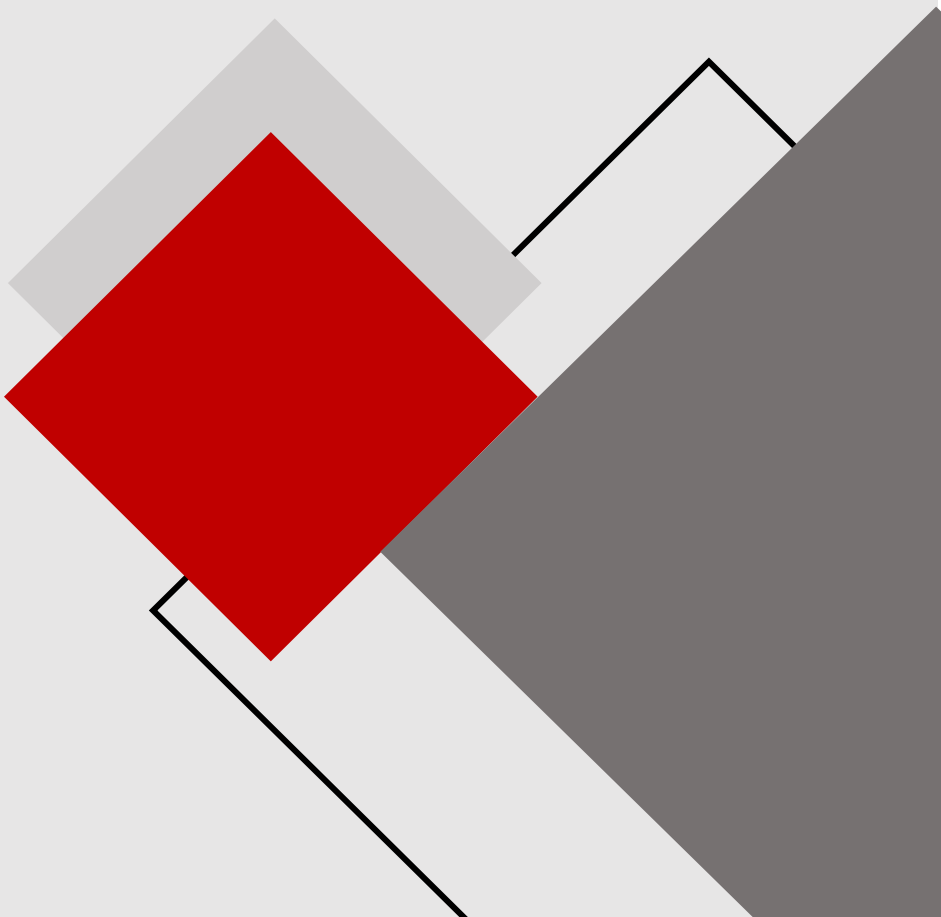

الفصل الخامس

التشريعات القانونية

5.1 التشريعات القانونية الخاصة بالوزارة

فيما يلي التشريعات الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والمنظمة لعملها:

التجارة	
1	مرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987 بإصدار قانون التجارة
2	مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1991 بتعديل المادة (81) من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987
3	مرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1992 بتعديل المادة رقم (81) من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987
4	مرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1993 في شأن تعديل الفقرة (1) من المادة (479) من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987
5	مرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1998 بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (147) من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987
6	قرار رقم (2) لسنة 2015 بشأن حظر الإعلان عن المنتجات بالتسويق الهرمي أو الشبكي

الأسماء التجارية	
1	قرار رقم (48) لسنة 2015 بشأن رسم حجز الأسماء التجارية وتجديد حجزها
2	قانون رقم (18) لسنة 2012 بشأن الأسماء التجارية

السجل التجاري	
1	المرسوم رقم (1) مالية لسنة 1961 الخاص بإنشاء السجل التجاري ولائحته التنفيذية ومذكرته التفسيرية
2	مرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري
3	قرار رقم (126) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري
4	قرار رقم (81) لسنة 2017 بتنظيم نشاط خدمات تقديم الأطعمة بالمركبات المتنقلة
5	قرار رقم (68) لسنة 2018 بتعديل المادة (14) من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري الصادرة بالقرار رقم (126) لسنة 2016
6	قرار رقم (106) لسنة 2018 بشأن متطلبات التحقق من الجوهر الاقتصادي الفعلي لأنشطة التاجر في مملكة البحرين
7	قرار رقم (66) لسنة 2020 بشأن ضوابط وإجراءات التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري
8	قرار رقم (83) لسنة 2020 بشأن معايير وضوابط وقواعد تحديد المستفيد النهائي
9	قرار رقم (10) لسنة 2021 بشأن تنظيم المزادات

السجل التجاري	
10	قرار رقم (74) لسنة 2022 بشأن خدمة الرَّبْط بالنظام الإلكتروني للسجلات التجارية
11	قرار رقم (29) لسنة 2024 بشأن شروط وضوابط مزاولة نشاط الموزع المعتمد
12	قرار رقم (43) لسنة 2024 بشأن المدفوعات الخاصة بالتعاملات التجارية للمنشآت التجارية
13	قرار رقم (51) لسنة 2024 بشأن السماح بمزاولة بعض الأنشطة التجارية من خلال محل تجاري افتراضي

الشركات التجارية	
1	قرار رقم (6) لسنة 2002 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001
2	قانون رقم (50) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001
3	قرار رقم (55) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002
4	قرار رقم (1) لسنة 2016 بشأن السماح للشركات ذات الرأس المال الأجنبي بمزاولة نشاط إعادة التصدير والخدمات اللوجستية ذات القيمة المضافة
5	قرار رقم (2) لسنة 2016 بشأن السماح للشركات ذات رأس المال الاجنبي بمزاولة نشاط التغليف
6	قرار رقم (3) لسنة 2016 بشأن السماح للشركات ذات الرأس المال الأجنبي بمزاولة أنشطة وكلاء الشحن الجوي والبري والبحري
7	قرار رقم (49) لسنة 2016 بشأن السماح للشركات ذات رأس المال الأجنبي بمزاولة بعض الأنشطة التجارية بنسبة 100%
8	قرار رقم (50) لسنة 2016 بشأن السماح للشركات ذات رأس المال الاجنبي بمزاولة أنشطة تجارية بنسبة 49%
9	قرار رقم (110) لسنة 2016 بشأن الحد الأدنى لرأسمال الشركات المساهمة المقفلة ذات الغرض الخاص التي تباشر أنشطة مالية
10	قرار رقم (127) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادر بالقرار رقم (6) لسنة 2002
11	قرار رقم (17) لسنة 2018بشأن تحديد بعض الأنشطة التجارية التي يجوز الترخيص للشركات ذات رأس المال الاجنبي بمزاولتها
12	قرار رقم (41) لسنة 2018 بشأن السماح للشركات ذات رأس المال الأجنبي بمزاولة نشاط تنظيف بُقَع الزيت وغيرها من الملوثات في الأرض والمياه السطحية وفي المحيطات والبحار بما في ذلك المناطق الساحلية
13	مرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001
14	قرار رقم (117) لسنة 2021 بشأن الشروط والأوضاع والضوابط الخاصة بإصدار الأسهم الممتازة للشركات المساهمة لمقفلة
15	قرار رقم (118) لسنة 2021 بشأن شروط وضوابط إصدار سندات الدين القابلة للتحويل من قبل الشركات المساهمة المقفلة

الشركات التجارية	
16	قرار رقم (119) لسنة 2021 بشأن تنظيم عمل برامج تملك العاملين للأسهم في شركات المساهمة المقفلة غير المدرجة في سوق الأوراق المالية
17	قرار رقم (63) لسنة 2021 بشأن تدابير الاجتماعات بالوسائل الإلكترونية وشروط وضوابط نظام التصويت الإلكتروني في الجمعية العامة للشركة المساهمة
18	قرار رقم (3) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002
19	قرار رقم (103) لسنة 2023 بتعديل المادة (138) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002

الوكالة التجارية	
1	مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1992 بشأن الوكالة التجارية
2	قرار رقم (2) لسنة 1993 باللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1992 بشأن الوكالة التجارية
3	قرار رقم (3) لسنة 1993 بشأن الرسوم التي تحصل تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1992 بشأن الوكالة التجارية
4	مرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1998 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1992 بشأن الوكالة التجارية

حوكمة الشركات	
1	قرار رقم (19) لسنة 2018 بإصدار ميثاق إدارة وحوكمة الشركات
2	قرار رقم (91) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام ميثاق إدارة وحوكمة الشركات الصادر بالقرار رقم (19) لسنة 2018

مدققي الحسابات الخارجيين	
1	مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2021 بشأن مدققي الحسابات الخارجيين
2	قرار رقم (30) لسنة 2022 بتحديد اختصاصات مجلس تأديب مدققي الحسابات وتنظيم إجراءات عمله
3	قرار رقم (31) لسنة 2022 بتحديد شرائح الغطاء التأميني لمدقق الحسابات وفروع شركات ومكاتب تدقيق الحسابات الأجنبية
4	قرار رقم (32) لسنة 2022 بتحديد معايير شركات ومكاتب تدقيق الحسابات الأجنبية ذات الخبرات العالمية المتخصصة
5	قرار رقم (33) لسنة 2022 بشأن التنظيم القانوني لشركات تدقيق الحسابات التي تضم شركاء مؤهلين وشركاء غير مؤهلين لممارسة المهنة
6	قرار رقم (34) لسنة 2022 بتحديد المستندات المطلوبة للقيد في سجل مدققي الحسابات الخارجيين
7	قرار رقم (35) لسنة 2022 بشأن الشهادة الاحترافية في مجال المحاسبة
8	قرار رقم (60) لسنة 2022 بتحديد ضوابط وشروط إعادة اسم مدقق الحسابات المقيد في سجل مدققي الحسابات غير المشتغلين إلى سجل مدققي الحسابات المشتغلين

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
1	قانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال
2	قرار رقم (108) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (173) لسنة 2017 بشأن الالتزامات المتعلقة بإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أعمال الأشخاص المسجلين بالسجل التجاري وسجل مدققي الحسابات بمملكة البحرين
3	مرسوم بقانون رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
4	قرار رقم (12) لسنة 2021 بشأن قوائم الإرهاب الوطنية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادرة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن منع وقمع الإرهاب وتمويله ومنع وقمع ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها
5	قرار رقم (103) لسنة 2021 بشأن إجراءات حظْر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود للمرخص لهم بمزاولة أنشطة بيع وتجارة الذهب والمجوهرات وتدقيق الحسابات وقواعد تجميد الأموال ورفع التجميد وحظر التعامل مع الأشخاص أو الكيانات المدرجين في قوائم الإرهاب

الفحص والمقاييس	
1	المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 1977 خاص بالموازين والمقاييس والمكاييل
2	مرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1983 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 1977 الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل
3	مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1985 في شأن المواصفات والمقاييس
4	قانون رقم (9) لسنة 2016 بشأن المواصفات والمقاييس

المعادن الثمينة واللؤلؤ والاحجار الكريمة	
1	مرسوم بقانون رقم (6) لسنة 1990 في شأن الرقابة على المعادن الثمينة
2	قرار رقم (20) لسنة 1994 في شأن الاشتراطات الفنية لمشغولات المعادن الثمينة
3	قرار رقم (12) لسنة 2004 بتعديل بعض احكام القرار رقم (20) لسنة 1994 في شأن الاشتراطات الفنية لمشغولات المعادن الثمينة
4	قرار رقم (25) لسنة 2007 في شأن علامات الوسم الرسمي للمشغولات المستوردة الذهبية والفضية والبلاتينية
5	مرسوم بقانون رقم (65) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1990 في شأن الرقابة على اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة
6	قرار رقم (58) لسنة 2016 بشأن اعتماد علامات الدمغ الخاصة للمعادن الثمينة ومشغولاتها
7	قرار رقم (162) لسنة 2016 باللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1990 في شأن الرقابة على اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة
8	قرار رقم (163) لسنة 2016 بتحديد الاشتراطات والإجراءات والضوابط الواجب توافرها في الشركات المرخَّص لها بفحص اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة ومشغولاتها
9	قرار رقم (177) لسنة 2016 بشأن رسوم فحص ووسم المعادن الثمينة والخدمات ذات العلاقة

حماية المستهلك	
1	قرار رقم (1) لسنة 1993 بشأن الحملات الترويجية
2	قرار رقم (51) لسنة 2007 بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات
3	قرار رقم (14) لسنة 2008 بشأن عدم التلاعب بالأسعار المعلنة
4	قانون رقم (35) لسنة 2012 بشأن حماية المستهلك
5	قرار رقم (152) لسنة 2012 بشأن قواعد التصرف في الطحين المدعوم
6	قانون رقم (62) لسنة 2014 بشأن مكافحة الغش التجاري
7	قرار رقم (66) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (35) لسنة 2012 بشأن حماية المستهلك
8	قرار رقم (109) لسنة 2015 بشأن حظر فرض مبالغ مالية إضافية على المستهلك عند شراء المنتجات بالبطاقة الائتمانية
9	قرار رقم (64) لسنة 2016 بشأن حظر فرض مبالغ مالية إضافية على المستهلك عند تقديم خدمات المأكولات والمشروبات في المطاعم والمقاهي غير السياحية
10	قرار رقم (113) لسنة 2021 بشأن تنظيم الإعلان بالوسائل الإلكترونية للقرارات الملزِمة الصادرة من الإدارة المختصَّة في الخلافات التي تنشأ بين المزوِّد والمستهلك

حماية المؤشرات الجغرافية	
1	قانون رقم (16) لسنة 2004 بشأن حماية المؤشرات الجغرافية
2	قانون رقم (16) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 2004 بشأن حماية المؤشرات الجغرافية

العلامات التجارية	
1	قانون رقم (13) لسنة 2004 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات
2	قانون رقم (18) لسنة 2005 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات
3	قانون رقم (21) لسنة 2006 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة قانون العلامات التي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي في جنيف بتاريخ 27 أكتوبر 1994
4	قانون رقم (6) لسنة 2014 بالموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
5	قانون رقم (6) لسنة 2014 بالموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمعدل بالقانون رقم (3) لسنة 2021
6	قرار رقم (65) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالقانون رقم (6) لسنة 2014
7	قرار رقم (80) لسنة 2019 بإلغاء الرسوم المفروضة على بعض الخدمات الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
8	قرار رقم (13) لسنة 2020 بإلغاء الرسوم المفروضة على بعض الخدمات الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العلامات التجارية	
9	القانون رقم (3) لسنة 2021 بالمو افقة على تعديل قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

براءات الاختراع	
1	قانون رقم (1) لسنة 2004 بشأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة
2	قانون رقم (44) لسنة 2005 بالمو افقة على انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) ولائحتها التنفيذية
3	قانون رقم (14) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2004 بشأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة
4	قانون رقم (4) لسنة 2012 بالمو افقة على الانضمام إلى معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات
5	قرار رقم (101) لسنة 2018 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2004بشأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة
6	قرار رقم (102) لسنة 2018بتحديد فئات الرسوم المستحقة عن تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة
7	قرار رقم (82) لسنة 2019 بإلغاء الرسوم المفروضة على بعض الخِدْمات الواردة في القرار رقم (102) لسنة 2018 بتحديد فئات الرسوم المستحَقة عن تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة
8	قرار رقم (67) لسنة 2023 بتعديل الجدول المر افق للقرار رقم (102) لسنة 2018 بتحديد فئات الرسوم المستحَقة عن تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة

الرسوم والنماذج الصناعية	
1	قانون رقم (6) لسنة 2006 بشأن الرسوم والنماذج الصناعية
2	قرار وزاري (1) لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرسوم والنماذج الصناعية رقم (6) لسنة 2006
3	قرار رقم (79) لسنة 2019 بإلغاء الرسوم المفروضة على بعض الخِدْمات الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (6) لسنة 2006 بشأن الرسوم والنماذج الصناعية الصادرة بالقرار رقم (1) لسنة 2010

الملكية الفكرية	
1	مرسوم رقم (1) لسنة 1995 بشأن انضمام دولة البحرين إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)
2	مرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1996 بالمو افقة على الانضمام إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية
3	قانون رقم (29) لسنة 2009 بالتصديق على البروتوكول المعدل لاتفاقية الجو انب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)
4	القرار رقم (58) لسنة 2018 بشأن تنظيم قيد وكلاء تسجيل الملكية الصناعية

اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية	
1	قانون رقم (23) لسنة 2005 بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية
2	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2009 بشأن إعادة تنظيم لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية
3	قانون رقم (28) لسنة 2010 بالتصديق على البروتوكول الأول لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية
4	قانون رقم (11) لسنة 2016 بالتصديق على البروتوكول الثاني لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

المناطق الصناعة	
1	مرسوم بقانون رقم (28) لسنة 1999م بشأن إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية
2	قرار وزاري رقم (1) لسنة 2000 بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (28) لسنة 1999م بشأن إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية
3	مرسوم بقانون رقم (26) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون (28) لسنة 1999م بشأن إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية
4	قرار رقم (17) لسنة 2020 بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (28) لسنة 1999 بشأن إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية الصادرة بالقرار رقم (1) لسنة 2001

التنمية الصناعية	
1	قانون رقم (1) لسنة 2006 بالموافقة على قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2	قانون رقم (81) لسنة 2006 بالموافقة على قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3	قرار وزاري رقم (11) لسنة 2009 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالقانون رقم (81) لسنة 2006
4	قانون رقم (48) لسنة 2011 بالموافقة على القانون (النظام) الموحد المعدل لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
5	قرار رقم (108) لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون (النظام) الموحَّد لمكافحة الغِش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافَق عليه بالقانون رقم (12) لسنة 2018
6	قرار رقم (١١٥) لسنة 2022 بشأن شروط وضوابط مزاولة أنشطة صناعة وتعبئة السجائر بأنواعها والمعسل والجراك بأنواعه التي يكون الغرض الأساسي منها تصديرها إلى الخارج
7	قرار رقم (١١٤) لسنة 2022 بشأن ضوابط وشروط الترخيص بإنشاء منشآت صناعية لتصنيع أو إعادة تصنيع المنتجات الصناعية التي يكون الغرض الأساسي منها تصديرها إلى الخارج

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
1	قرار رقم (84) لسنة 2017 بشأن تنظيم نشاط حاضنات ومسرعات الأعمال
2	قرار رقم (97) لسنة 2017 بتعديل المادة الرابعة من القرار رقم (84) لسنة 2017 بشأن تنظيم نشاط حاضنات ومسرعات الأعمال
3	قرار رقم (3) لسنة 2023 بتجديد مدة الاستثناء المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار رقم (71) لسنة 2019 بشأن ضوابط استثناء المنشآت الصغيرة ومتناهية الصِّغَر من الترتيبات المعيقة للمنافسة

Ministry of Industry
and Commerce

وزارة الصناعة والتجارة

فريق مراقبة وتطبيق نظم الحوكمة وزارة الصناعة والتجارة

ص.ب.: ٦٠٦٦٧

المنامة – مملكة البحرين